

تقرير الحقائق المكتشفة

إلى مساهمي شركة النفط العمانية للتسويق (ش.م.ع)

لقد قمنا بإنجاز الإجراءات المنقى عليها معكم وطبقاً لتعيم الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/٢٠١٥/٤ المؤرخ في ٢٢ يوليو ٢٠١٥، بشأن تقرير مجلس الإدارة حول تنظيم وإدارة شركة النفط العمانية للتسويق (ش.م.ع) (الشركة) كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وحول تطبيقها لممارسات تنظيم وإدارة الشركات المساهمة العامة وفقاً لتعديلات الهيئة العامة لسوق المال بخصوص ميثاق حوكمة الشركات المساهمة العامة الصادر بمقتضى التعيم رقم خ/٢٠١٦/١٠ المؤرخ في ١ ديسمبر ٢٠١٦ (بشكل جماعي "الميثاق"). لقد باشرنا مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي حول الخدمات المرتبطة القابل للتطبيق على تكليف بإجراءات متفق عليها. وقد اقتصر إنجاز الإجراءات على مساعدتكم فقط في تقييم مدى إلتزام الشركة بالميثاق الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال ويتم تلخيصه فيما يلي:

١. حصلنا على تقرير حوكمة الشركات المساهمة العامة (التقرير) الصادر عن مجلس إدارة الشركة وقمنا بالتحقق من أن تقرير الشركة يتضمن كحد أدنى، كافة البنود التي اقترحتها الهيئة العامة لسوق المال التي سيغطيها التقرير على النحو المفصل في الملحق ٣ من الميثاق وذلك بمقارنة التقرير مع تلك المحتويات المقترحة في الملحق ٣؛ و

٢. حصلنا على تفاصيل بشأن مناطق عدم الامتثال للميثاق التي حددتها مجلس إدارة الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. لم يحدد مجلس إدارة الشركة أية مجالات عدم امتثال للميثاق.

ليس لدينا أية استثناءات من أجل أن نرفع تقرير بشأنها فيما يتعلق بالإجراءات التي قمنا بها.

وبالنظر لكون الإجراءات المشار إليها أعلاه لا تشكّل عملية تدقيق أو إطلاع وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الدولية حول التكليف بالإطلاع، فإننا لم نقم بابدأء أي تأكيدات بصدق تقرير تنظيم وإدارة الشركة.

ولو افترضنا بأننا بإنجاز إجراءات إضافية، أو قيامنا بعملية تدقيق أو إطلاع لتقرير تنظيم وإدارة الشركة طبقاً للمعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الدولية حول التكليف بالإطلاع، فقد يكون من الممكن أن نلاحظ أمور أخرى تستوجب إظهارها في التقرير المرفوع إليكم.

إن تقريرنا هذا هو للغرض المشار إليه في الفقرة الأولى من هذا التقرير حصراً ولمعلوماتكم، على أن لا يستعمل لأي غرض آخر. يتعلق هذا التقرير فقط بتقرير مجلس الإدارة المرفق عن تنظيم وإدارة شركة النفط العمانية للتسويق (ش.م.ع) الذي سيتم إدراجها ضمن التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ولا يمتد إلى أية بيانات مالية لشركة النفط العمانية للتسويق (ش.م.ع)، مأخوذة ككل.



مسقط
٢٤ فبراير ٢٠١٩